



مركز
الدراسات
الاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

غزة بين جولات التصعيد والتهدة

رغم استمرار مفاطلة العدو في تنفيذ تفاهمات التهدة، التي توقفت بناءً على الوعد بتطبيقها الجولة الأخيرة من القتال، واقتراب مهلة الأسبوع التي منحتها المقاومة الفلسطينية من نهايتها (5-13) (2019)، لا يزال الوسطاء يسعون إلى تثبيت الهدوء، حاملين معهم وعوداً من قبل العدو بالتنفيذ ووصول إلى قطاع غزة، وفد رفيع من جهاز المخابرات العامة المصرية، وعقد اجتماعات مكثفة مع الفصائل لضمان استمرار الهدوء أثناء فعاليات مسيرات العودة التي يتوقع أن تزداد وتيرتها في ذكرى النكبة الفلسطينية في الخامس عشر من الشهر الجاري. وعقد الوفد لقاءين منفصلين مع قيادة حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ثم لقاءً ثالثاً مع الفصائل الأخرى، تحت العنوان نفسه: تثبيت الهدوء مقابل تحسين الواقع الإنساني والاقتصادي، وفق توصيف الزوّار، ناقلاً رسائل من العدو بأن تنفيذ التفاهمات سيكون بعد الأعياد اليهودية التي انتهت يوم السبت الماضي. 11-5-2019

وأفيد أن المصريين طلبوا منهما ضبط الأوضاع الأمنية على الحدود في الأيام المقبلة، على أن يبقى الوفد في غزة كي يراقب الوضع) وإن كان سينتقل مرات عدة إلى تل أبيب لمراجعة الردود الإسرائيلية)، ويضمن التزام إسرائيل بتنفيذ التفاهمات، مشيرين إلى أن الأمور ستشهد «حلحلة كبيرة في عدد من الملفات. «لكن الفصائل، ولا سيما» حماس»، ترى في ملف المنحة القطرية معياراً أساسياً في قياس مدى التزام الاحتلال، كما ترى أن التلكؤ الذي سبق التصعيد الأخير كان له علاقة بإدخال الأموال لمصلحة عشرات الآلاف من الأسر الفقيرة.

وتأتي الوعود المصرية هذه بعد جملة من رسائل التهديد المتبادلة التي نقلها الوسطاء خلال الأيام الماضية، إذ نبّهت المقاومة إلى أن عدم التزام الاحتلال بتنفيذ التفاهمات قبل انقضاء مهلة الأسبوع؛ سيعيد الأوضاع إلى مربع المواجهة من جديد؛ ونفت مصادر في المقاومة أن يكون الاحتلال قد

حذر حماس والجهاد الإسلامي من تصنيع صواريخ ثقيلة من طراز بدر 3 أو غيرها ، مشيرة إلى أن "سلاح المقاومة وتطويره غير خاضع لأي نقاش، وأن المعادلة قائمة مع الاحتلال حالياً على مبدأ تنفيذ التفاهات مقابل الهدوء "فقط.

ويتقاطع دور الوسيط المصري مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الذي تعهد لإسماعيل هنية بتسهيل إدخال الأموال القطرية لسحب فتيل التصعيد، كما جدد ملادينوف تعهداته باستمرار مشاريع التشغيل المؤقت عبر المؤسسات الدولية.

بنود الاتفاق الاخير

كشفت صحيفة " هآرتس "النقاب عن اللحظات الأخيرة وتوصيات القيادة السياسية لنهاية جولة التصعيد الأخيرة في قطاع غزة. وأوضحت الصحيفة العبرية، رغم إنكار إسرائيل الرسمي لنهاية جولة القتال، والرضوخ لمطالب المقاومة الفلسطينية، إلا أن الأمور تسير وفقاً لما يريده قادة المقاومة في غزة؛ وإن المستوى السياسي أمر المستوى العسكري بإنهاء المعارك في غزة قبل يوم الاستقلال والمسابقة الأوروبية. وأن الجيش أبلغ المستوى السياسي أنه بدون دعم الجهود لتحسين أوضاع غزة الانسانية فإن اتفاق التهدئة لن يصمد طويلاً؛ وأشارت الصحيفة إلى أن إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه يشبه إلى حد كبير تفاهات نهاية حرب 2014 ، ويتضمن ستة بنود أساسية تنفذ واحدا تلو الآخر شريطة استمرار الهدوء، وهي الآتي-1. وقف نار شامل -2. تحويل الاموال القطرية ومن الامم المتحدة -3. فتح المعابر وتوسيع منطقة الصيد -4. مساعدات طبية وانسانية -5. عمل اتفاق تبادل أسري ومفقودين -6. إعمار واسع للبنية التحتية في غزة بتمويل أجنبي، وفتح محادثات حول بناء ميناء ومطار. ونقلت الصحيفة العبرية عن مصادر فلسطينية، قولها إن المبلغ من قطر سيكون أعلى، وإسرائيل ستمتتع من التعرض واغتيال شخصيات من حماس والجهاد، فيما طلب الجانب الإسرائيلي عدم التشويش على أيام الاستقلال والاحتفالية الاوروبية. وتابعت " هآرتس"، هكذا انتهت

جولة المواجهة العسكرية العنيفة، والتي أطلقت فيها الفصائل 690 صاروخ، وقتل فيها 6 اسرائيليين وجرح 138 وفق مصادر اسرائيلية، أما في الجانب الفلسطيني فقد افيد عن استشهاد 25 وجرح 154 فلسطيني .

فيما كشف موقع " والا "العبري، النقاب عن مطالب الفصائل الفلسطينية، عبر مصر، للموافقة على وقف اطلاق النار، خلال التصعيد الأخير. وذكر الموقع أن الفصائل الفلسطينية، أبلغت مصر، أنه من أجل التوصل الى اتفاق وقف اطلاق نار، على إسرائيل الالتزام بتطبيق التفاهات الأخيرة، التي تم التوصل اليها برعاية مصرية؛ وإن الفصائل طلبت من القاهرة، السماح باستئناف دخول الأموال القطرية لغزة، وعدم التعرض للمتظاهرين على حدود القطاع، وتوسعة ساحة الصيد ببحر غزة، واستئناف دخول البضائع للقطاع. وأنهم رفضوا وقف اطلاق النار، حتى توافق إسرائيل على تطبيق التفاهات الأخيرة؛ وهددت الفصائل بغزة، بالاستمرار بالقتال، حتى موعد عقد مهرجان المسابقة الأوروبية " اليورو فيجين "في إسرائيل، منتصف الشهر الجاري. وأشار الموقع، إلى أن الأطراف وبرعاية مصر، اتفقوا على وقف اطلاق النار، بنفس المطالب والشروط السابقة، التي تم التوصل اليها مسبقا خلال التصعيد السابق، وهي: عدم توقف التظاهرات على الحدود، وادخال البضائع للقطاع، وتوسيع مساحة الصيد، وادخال الأموال القطرية للقطاع .

أسباب سرية أخرى لوقف اطلاق النار

ضمن التحليلات الإسرائيلية ليومي القتال، اللذين أطلق عليهما " حديقة مغلقة"، فإن سلاح جو الاحتلال قد وقف على معطيات تشير إلى الجهود الضخمة التي بذلها كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في محاولات تجاوز منظومة " القبة الحديدية".

وفي حين أكدت مصادر مصرية عن تطور نوعي في هجمات المقاومة الفلسطينية، وتنفيذ ضربات نوعية شملت أهدافا استخبارية، تحدث أعضاء في المجلس الوزاري المصغر على " أسباب

وظروف سرية أدت إلى وقف إطلاق النار"، الأمر الذي من شأنه أن يعزز تأكيدات المصادر المصرية.

وفي هذا الإطار أشارت التحليلات، على سبيل المثال، إلى إطلاق أكثر من 117 صاروخا خلال ساعة واحدة فقط.

وكتبت صحيفة "يديعوت احرونوت" في موقعها على الشبكة أن غالبية الصواريخ التي أطلقت باتجاه مناطق سكنية قد تم اعتراضها، إلا أن صاروخا واحدا اخترق الدفاعات، وانفجر في أسدود، ما أدى إلى مقتل إسرائيلي.

ولفتت إلى أنه تم إطلاق نحو 690 صاروخا من قطاع غزة خلال يوم ونصف اليوم، تم اعتراض 240 صاروخا منها. وأن سلاح الجو استعد للرشقات الصاروخية من خلال نشر بطاريات القبة الحديدية، إضافة إلى تحسين نسبة الاعتراض الصاروخي لتصل إلى 85%.

وأشارت إلى أن رد المقاومة الفلسطينية على الهجمات الإسرائيلية كان غير عادي، مشيرة إلى إطلاق صواريخ مضادة للدبابات، والتي أطلقت باتجاه مركبتين إسرائيليتين في حالتين، قتل في إحداها إسرائيلي، إضافة إلى الطائرات المسيرة) درونات (التي استهدفت جنودا إسرائيليين قرب السياج الحدودي. وأضافت أنه أطلق أيضا من قطاع غزة صواريخ قصيرة المدى، ولكنها تحمل كمية كبيرة من المتفجرات تتراوح ما بين عشرات حتى مئات الكيلوغرامات. وبحسب التحليلات الإسرائيلية، فإن الحديث عن إحدى "الأوراق" التي أعدتها حركة حماس ضمن استخلاص العبر من قذائف الهاون التي قتلت في الحرب العدوانية في صائفة) 2014 الجرف الصامد (إسرائيليين أكثر مما قتلت الصواريخ البعيدة المدى. وجاء أيضا أنه تم إطلاق عدد قليل من الصواريخ المتطورة.

ولفتت الصحيفة، في هذا السياق، إلى أن سلاح الجو يعمل في السنة الأخيرة بـ"حذر" في أجواء قطاع غزة، بسبب الأسلحة المضادة للطائرات الموجودة لدى حركة حماس.

وكتب موقع "واللا" أن هناك فجوة أخرى قائمة في مجال الحماية الجوية، تتمثل في "التشخيص قبل الإطلاق". وكتب المحلل في الموقع، أمير بوحبوط، أن المسؤولية على تحديد منصات إطلاق الصواريخ تقع ضمن قيادة الجنوب العسكرية، وخلال أيام القتال لم يسجل أي معطى إيجابي في هذا المجال. وأضاف أنه لم يتقلص نطاق إطلاق الصواريخ بشكل يؤثر على خطط الفصائل المختلفة، ولذلك تمكنت حركة حماس من زيادة معدلات إطلاق الصواريخ مقارنة مع "الجرف الصامد". وبحسبه، فإن الأجهزة الأمنية تبرر ذلك بأن سلاح الجو لن يلاحق كل منصة إطلاق، وأن مسؤولية سلاح الجو هي إحباط إطلاق النار الدقيق والصواريخ الثقيلة، ومقرات قيادية ووسائل قتال استراتيجية.

وعلى صلة، نقل موقع "العربي الجديد" عن مصادر مصرية مطلعة تأكيدها على أن الفصائل الفلسطينية أبدت استعدادها ليس فقط لمواصلة المواجهة، بل وتصعيدها إذا لزم الأمر، وتنفيذ ضربات نوعية متطورة، كشفت عن استعداد استخباراتي ومعلوماتي متطور.

وأشارت المصادر إلى أن الجولة الأخيرة من التصعيد، شهدت تطور الهجمات التي نفذتها المقاومة والتي وصلت إلى أهداف يتم تصنيفها بالعمل الاستخباراتي، لذلك ردت إسرائيل باغتيال القيادي القسامي حامد الخضري، لإيصال رسائل استخباراتية تؤكد استمرار قدرته على الوصول إلى القيادات الفعلية على الأرض، والقيادات أصحاب المهام الخاصة، مثل الخضري الذي يصفه الجانب الإسرائيلي بأنه مسؤول نقل الأموال من إيران إلى قطاع غزة.

وأوضحت المصادر أن الهجمات النوعية التي نفذتها الأجنحة المسلحة، قبل وقف إطلاق النار، أسهمت بدرجة كبيرة في التسريع بالوصول إلى الهدنة، قائلة: "الأسلحة التي أظهرت المقاومة جزءاً منها، مع تنفيذ كتائب القسام هجمة جوية على هدف عسكري إسرائيلي، واستهداف شخصيات

عسكرية إسرائيلية بارزة .كل ذلك كان حاضرًا على مائدة مفاوضات الوسيط المصري مع وفدي الحركتين."

بعد تصريحات قادة الأجهزة الأمنية بأن المستوى السياسي الإسرائيلي طلب إنهاء القتال بأسرع ما يمكن، والتقارير التي أشارت إلى أن رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، ورئيس الشاباك، ناداف أرغمان، قدما توصية للمجلس الوزاري المصغر بوقف التصعيد والتوجه نحو وقف إطلاق النار، بدأت عملية تبادل اتهامات بين المجلس الوزاري المصغر وبين قيادة الجيش.

وقالت مصادر في المجلس الوزاري المصغر إن "ظروفا وأسبابا سرية أدت إلى وقف القتال" دون أن تشير إلى هذه الظروف والأسباب.

وقالت القناة الإسرائيلية الثانية إنه بعد أقل من يوم على دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، فإن المجلس الوزاري المصغر لم تعجبه تحذيرات وتوصيات الجيش التي بموجبها يجب استكمال العمل العسكري بخطوات سياسية.

ونقلت عن مصادر في المجلس الوزاري المصغر قولها، إن هناك "سببا آخر سريريا لعدم استمرار القتال". وقال وزير إن بيانات الجيش لا تلائم تقديرات رئيس الأركان في المجلس الوزاري.

وأضاف أحد أعضاء المجلس الوزاري أن الجيش يحاول دحرجة الكرة وإلقاء المسؤولية عن وقف إطلاق النار على المستوى السياسي لوحده.

وتحدث أعضاء آخرون في المجلس الوزاري عن "ظروف خاصة وسرية لا يمكن الإدلاء بتفاصيل بشأنها لشرعنة وقف إطلاق النار في هذا التوقيت بالذات."

وأضافوا أن "تصريحات مماثلة أطلقت في تشرين الثاني الماضي، بعد الجولة السابقة، حيث اكتشفنا وجود جبهة أخرى في الشمال مع اكتشاف أنفاق حزب الله."

وبحسب القناة الثانية فإن الوزيرة ميري ريغيف ألمحت إلى ذلك، اليوم، عندما تصدت لانتقادات غدعون ساعار، وادعت أنه " غير مشارك في كل المباحثات."

صفقة القرن

نشرت وثيقة تناقلتها أوساط مقربة من وزارة خارجية العدو قالت إنها البنود الرئيسية لصفقة القرن ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن تسريب البنود؛ وكانت صحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من بنيامين نتنياهو تساءلت اذا كانت هذه هي صفقة العصر حقا واذا كان الرئيس ترامب هو الذي وافق على تسريبها؟.

وتبدأ الوثيقة بعبارة " هذه هي بنود صفقة العصر المقترحة من الادارة الامريكية، واللافت للانتباه أن العديد من البنود والمواقف كانت وردت فعلا على لسان الفريق الامريكي جاريد كوشنير وجرينبلات.

و النقاط الرئيسية هي:

1-الاتفاق

يتم توقيع اتفاق ثلاثي بين اسرائيل ومنظمة التحرير وحماس وتقام دولة فلسطينية يطلق عليها "فلسطين الجديدة" على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من دون المستوطنات اليهودية القائمة.

2.إخلاء الأرض

الكتل الاستيطانية كما هي تبقى بيد إسرائيل وستتضم إليها المستوطنات المعزولة وتمتد مساحة الكتل الاستيطانية لتصل الى المستوطنات المعزولة.

3.القدس

لن يتم تقسيمها وستكون مشتركة بين إسرائيل وفلسطين الجديدة، وينقل السكان العرب ليصبحوا سكانا في فلسطين الجديدة وليس اسرائيليين بلدية القدس تكون شاملة ومسؤولة عن جميع اراضي القدس باستثناء التعليم الذي تتولاه فلسطين الجديدة، وفلسطين الجديدة هي التي ستدفع لبلدية القدس اليهودية ضريبة الارنونا والمياه.

كما انه لن يُسمح لليهود بشراء المنازل العربية، ولن يُسمح للعرب بشراء المنازل اليهودية. لن يتم ضم مناطق إضافية إلى القدس. ستبقى الأماكن المقدسة كما هي اليوم."

4. غزة.

ستقوم مصر بمنح اراض جديدة لفلسطين لغرض اقامة مطار ومصانع وللتبادل التجاري والزراعة، دون السماح للفلسطينيين بالسكن فيها). حجم الاراضي وثمرتها يكون متفق عليه بين الاطراف بواسطة الدولة " المؤيدة " ويأتي تعريف الدولة المؤيدة لاحقا /ويشق طريق أوتسترد بين غزة والضفة الغربية ويسمح بإقامة ناقل للمياه المعالجة تحت اراضي بين غزة وبين الضفة".

5. الدول المؤيدة

الدول التي وافقت ان تساعد في تنفيذ الاتفاق ورعايته اقتصاديا وهي) الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج المنتجة للنفط).

ولهذه الغاية يتم رصد مبلغ 30 مليار دولار على مدى خمس سنوات لمشاريع تخص فلسطين الجديدة) . ثمن ضم المستوطنات لإسرائيل وبينها المستوطنات المعزولة تتكفل بها اسرائيل."

6. توزيع المساهمات بين الدول الداعمة

-الولايات المتحدة الأمريكية 20 %

-الاتحاد الأوروبي 10 %

-دول الخليج المنتجة للنفط 70 - % - وتتوزع النسب بين الدول العربية حسب امكانياتها النفطية (وتفسير تحميل دول النفط غالبية تكلفة المشروع انها هي الربح الاكبر من الاتفاق).

7. الجيش.

يمنع على فلسطين الجديدة ان يكون لها جيش والسلاح الوحيد المسموح به هو سلاح الشرطة. سيتم توقيع اتفاق بين إسرائيل وفلسطين الجديدة على ان تتولى إسرائيل الدفاع عن فلسطين الجديد من اي عدوان خارجي، بشرط ان تدفع فلسطين الجديدة لإسرائيل ثمن دفاع هذه الحماية ويتم التفاوض بين اسرائيل والدول العربية على قيمة ما سيدفعه العرب لجيش الاحتلال ثمنا للحماية.

8. الجداول الزمنية ومراحل التنفيذ.

عند توقيع الاتفاقية:

- 1- تفكك حماس جميع أسلحتها، وتسليحها ويشمل ذلك السلاح الفردي والشخصي لقادة حماس ويتم تسليمه للمصريين.
- 2- يأخذ رجال حماس بدلا عن ذلك رواتب شهرية من الدول العربية.
- 3- تفتح حدود قطاع غزة للتجارة العالمية من خلال المعابر الاسرائيلية والمصرية وكذلك يفتح سوق غزة مع الضفة الغربية وكذلك عن طريق البحر.
- 4- بعد عام من الاتفاق تقام انتخابات ديمقراطية لحكومة فلسطيني الجديدة وسيكون بإمكان كل مواطن فلسطيني الترشح للانتخابات.
- 5- الاسرى - بعد مرور عام على الانتخابات يطلق سراح جميع الاسرى تدريجياً لمدة ثلاث سنوات.

- 6- في غضون خمس سنوات، سيتم إنشاء ميناء بحري ومطار لفلسطين الجديدة وحتى ذلك الحين يستخدم الفلسطينيون مطارات وموانئ إسرائيل.
- 7- الحدود بين فلسطين الجديدة وإسرائيل تبقى مفتوحة أمام مرور المواطنين والبضائع كما هو الحال مع الدول الصديقة". إسرائيل رفضت تعريف أي حدود لها."
- 8- يقام جسر معلق بين " اوتسترد " يرتفع عن سطح الأرض 30 مترا ويربط بين غزة والضفة وتوكل المهمة لشركة من الصين وتشارك في تكلفته الصين 50% ، اليابان 10% ، كوريا الجنوبية 10% ، استراليا 10% ، كندا . 10% امريكا والاتحاد الأوروبي مع بعضهما 10%

غور الأردن

- سيظل وادي الأردن في أيدي إسرائيل كما هو اليوم.
- سيتحول الطريق 90 إلى طريق ذو أربعة مسارات.
- إسرائيل تشرف على شق طريق 90.
- مسلكين من الطريق يكون للفلسطينيين ويربط فلسطين الجديدة مع الأردن ويكون الطريق تحت إشراف الفلسطينيين.

المسؤوليات (العقوبات)

- 1- في حال رفضت حماس ومنظمة التحرير الصفقة، فإن الولايات المتحدة سوف تلغي كل دعمها المالي للفلسطينيين وتعمل جاهدة لمنع أي دولة أخرى من مساعدة الفلسطينيين.
2. إذا وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على شروط هذا الاتفاق ولم توافق حماس أو الجهاد الإسلامي ، يتحمل التنظيمان المسؤولية ؛وفي أي مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحماس، ستدعم

الولايات المتحدة إسرائيل لإلحاق الأذى شخصيا بقيادة حماس والجهاد الإسلامي. حيث ان امريكا لن تتقبل ان يتحكم عشرات فقط بمصير ملايين البشر.

3- في حال رفضت اسرائيل الصفقة إذا، فإن الدعم الاقتصادي لإسرائيل سوف يتوقف.

هذه مسودة الاتفاق وبعد شهر يجري نشر الصفقة بشكل رسمي.

من جهته قال **جاري كوشنير** كبير مستشاري وصهر الرئيس الامريكي ترامب، إن حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وجلب السلام لم ينجح في السابق مما يتطلب التخلي عن هذا السياق وتجربة أفكار خلاقة " خارج الصندوق "قد تؤدي لتحقيق السلام.

وأضاف في إطار رده على سؤال من مجلة تايمز ماجازين عن مصير حل الدولتين " لم نقل أننا سنطرح ذلك) حل الدولتين (بوضوح) كجزء من الخطة "موضحا" أعتقد أنه إذا ركز الناس على نقاط الحوار التقليدية القديمة ، فلن نحقق أي تقدم. فقد كان لديك مبادرة السلام العربية في عام 2002 والتي أعتقد أنها كانت محاولة جيدة للغاية. لو أن ذلك كان سينجح ، لكننا حاولنا صنع السلام منذ زمن طويل على هذا الأساس ولم ننجح، إذاً ما سنطرح شيئاً مختلفاً. "و" ينصب تركيزنا فعلاً من الأسفل إلى الأعلى : كيف تجعل حياة الشعب الفلسطيني أفضل؟ ما الذي يمكنك حله للسماح لهذه المناطق لتصبح أكثر قابلية للاستثمار؟ نحن نتعامل مع جميع مشكلات الحالة الأساسية لأنه يتعين عليك القيام بذلك، لكننا أيضاً صممنا خطة عمل قوية للمنطقة بأكملها. أعتقد أن الاثنين معا لديهما فرصة للمضي قدماً. "

وشدد كوشنر في مقابله " ومن ثم من وجهة نظر إسرائيل، فإن همهم الأكبر هو الأمن فقط . وأعتقد أن ما نفعله هو شيء يسمح لإسرائيل بالحفاظ على الأمن، لكن ستكون هناك تنازلات صعبة لكليهما. "

وعند سؤاله عما إذا كان ذلك يعني سلام "اقتصادي" يحصل من خلاله الفلسطينيون على مزيد من الاستثمار، بلا سيادة وطنية قال كوشنر، "أمل أنه عندما ينظروا [الإسرائيليون الفلسطينيون إلى اقتراحنا- وأنا لا أقول أنهم سينظرون إليه ويقولون، هذا مثالي ودعونا نمضي قدماً - أمل أن ما يفعلونه هو أن يقولوا، انظروا، هناك بعض التنازلات هنا، ولكن في نهاية المطاف، هذا هو الإطار الذي يمكن أن يسمح لنا بتحسين حياتنا بشكل مادي. وسنرى ما إذا كانت القيادة في كلا الجانبين لديها الشجاعة لاتخاذ قفزة في محاولة للذهاب قدما". "وأكد مكرراً" يجب تجربة طرق جديدة ومختلفة للوصول إلى السلام ... لقد درسنا الجهود السابقة وكيف فشلوا ولماذا فشلوا... إذا ركز الناس على نقاط الحوار التقليدية القديمة، فلن نحقق أبداً أي تقدم."

وقد نصح كبار مساعدي الرئيس الأميركي خاصة وزير الخارجية مايك بومبيو بعدم استخدام عبارة "حل الدولتين" وذلك برفضه الإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ الشهر الماضي ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بحل الدولتين أسوة بالإدارات السابقة.

ومع العلم أن خطة "صفقة القرن" لم تكشف بعد إلا أن تصريحات فريق ترامب، خاصة سفيره في إسرائيل ديفيد فريدمان المتتابعة، وتلميحات جيسون غرينبلات، والآن كوشنر نفسه تفيد بأن إسرائيل ستحتفظ بحق السيطرة الأمنية على الضفة الغربية المحتلة، فوفقاً لديفيد فريدمان من وجهة نظر إسرائيل، فإن "همهم الأكبر [إسرائيل] هو الأمن فقط. وأعتقد أن ما نفعله هو شيء يسمح لإسرائيل بالحفاظ على الأمن" ... وهو ما كرره كوشنر في مقابله مع تايم ماجازين.

يشار إلى أن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو استبعد تحقيق حل الدولتين مع السيادة الفلسطينية على أي منطقة في الضفة الغربية، وبالتأكيد المنطقة "ج" التي تشكل 60% أراضي من الضفة الغربية المحتلة والتي يعيش فيها معظم المستوطنون الإسرائيليون، مما يرجح أن نتنياهو سيقوم بضم المنطقة "ج" أولاً، وهذه هي المنطقة الأكثر قيمةً وغنى بالمياه في الضفة الغربية التي

بها أكبر طبقة مياه جوفية وبالطبع نهر الأردن. وسيتم منح المناطق "أ و ب"، وربما غزة، مكانة بانتوستانات مجزئة، والفوائد الرئيسية لإسرائيل من خلال هذا الحل هي (1 إنها تحل المشكلة الديموغرافية لأنه لن يُسمح لأي فلسطيني يعيش في هذه المناطق ممارسة حق الانتماء لدولة مستقلة أو التصويت في الكنيست الإسرائيلي و (2 سيتم تشجيع الدول العربية الغنية) السعودية والإمارات على وجه التحديد (والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتمويل هذه البانتوستانات، و (3 استمرار الاحتلال أي السيطرة على هذه المناطق سوف يستمر على غرار الوضع في غزة في مناطق "أ و ب" في الضفة الغربية.

وأكد الصحفي الأمريكي **جوناثان كوك**، أن بنود وثيقة "صفقة القرن" التي تم تسريبها تمثل ترخيصاً أمريكياً لعمليات سرقة الأراضي بالجملة من قبل إسرائيل وتحويل المناطق الفلسطينية إلى كانتونات أو كيانات صغيرة معزولة.

وقال إن إسرائيل حققت تقدماً كبيراً في الوصول إلى جميع أهدافها دون أن تضطر إلى الاعتراف علانية بأن الدولة الفلسطينية باتت سراياً؛ وأضاف: "إسرائيل حققت معظم أهدافها، وأبرزها: سرقة الأراضي، وضم المستوطنات، وتكريس هيمنتها الحصرية على القدس، وممارسة الضغط على الفلسطينيين حتى يغادروا ديارهم ويستقروا في الدول المجاورة، دون أن تعلن بشكل رسمي أن تلك هي الخطة التي تسعى لتنفيذها على الأرض."

وأشار إلى أن "أسوأ ما في الأمر بالنسبة لإسرائيل هو أنه بمجرد أن يدرك الفلسطينيون والعالم المراقب لما يجري أن الواقع الحالي الكارثي بالنسبة للفلسطينيين لا يقل سوءاً عما ستؤول إليه الأوضاع من بعد، متوقعا أن يحدث حينها مفعولاً رجعياً يتمثل في انهيار السلطة الفلسطينية، أو انطلاق انتفاضة فلسطينية جديدة.

وأضاف: "وما يسمى بالشارع العربي قد يكون أقل ترحيباً بالخطة من حكامه أو مما يأمل ترامب، وسيكون ذلك بمثابة حقنة منشطة كبيرة في ذراع قضية نشطاء التضامن في الغرب، بما في ذلك في صفوف حركة المقاطعة"؛ "وفي نفس الوقت سيكون من المستحيل أن يستمر المدافعون عن إسرائيل في نفي قيام إسرائيل بتنفيذ ما أطلق عليه الأكاديمي الإسرائيلي الراحل باروخ كيمرلينغ عملية "القتل السياسي" أي تدمير مستقبل الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير وكيانهم كشعب واحد."

تداعيات الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية

حذرت الاستخبارات العسكرية للعدو من أن السلطة الفلسطينية على وشك الانهيار؛ وأشار موقع تيك ديبكا أن رئيس الاستخبارات العسكرية تامير هيمنان قدّم هذا التحذير الاستراتيجي "قبل أيام؛ وأوضح الموقع أن الاجتماع الذي جمع رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير المالية موشي كحلون، ناقش هذا الافتراض بشكل جدي والتبعات المترتبة على الوضع الاقتصادي المتردي في مناطق السلطة الفلسطينية.

وناقش الاثنان الخطط الموضوعية وماهية الخطوات الممكنة التي من شأنها إبقاء السلطة الفلسطينية قادرة على سداد ديونها، وسط مخاوف من أن تؤدي الأزمة المالية إلى شلل الاقتصاد الفلسطيني وزعزعة الاستقرار في الضفة الغربية. وأن هذا الافتراض من الاستخبارات العسكرية واجه انتقادات وتشكيك من قبل جميع المستويات العسكرية والسياسية الإسرائيلية. وقالت مصادر سياسية وعسكرية إن الأزمة الاقتصادية للسلطة ليست وليدة اللحظة ولن تؤدي لانهارها.

قال عضو الكنيست آفي ديختر إن الرئيس عباس يعلم جيدا أن "الإرهاب هو الخطر الأكبر على السلطة. ولو لم تقم إسرائيل بعملية السور الواقية التي نتج عنها تدمير البنى التحتية للفصائل الفلسطينية، لما كان الرئيس عباس رئيسا للسلطة الآن". وأضاف ديختر أن "8% من ميزانية

السلطة تذهب للإرهابيين، ومن المستحيل أن نضمن استقرار السلطة في الوقت الذي تمّول فيه الإرهاب."

وقال مصدر سياسي إسرائيلي إن كل الأطراف ما زالت مصرّة على موقفها، و أن تكون إسرائيل حاولت تحويل أموال للسلطة، مؤكداً على أن موقف السلطة منسجم مع ما تعلنه في العلن، وهو رفض أي أموال من إسرائيل بدون إعادة ما تم الاستيلاء عليه من أموال المقاصة.

ونقلت القناة العبرية الثانية عن مسؤول إسرائيلي أن إسرائيل تخشى أن تستغل حماس الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية للسيطرة عليها، مشيراً إلى أن اجتماع كحلون مع نتنياهو ناقش هذه القضية الخطيرة بالنسبة للإسرائيليين.

وقال المسؤول إن إسرائيل تتابع عن كثب ما يجري في الضفة الغربية والأزمة التي نتجت عن تطبيق القانون الإسرائيلي بالاستيلاء على جزء من أموال المقاصة والذي دفع السلطة لرفض كل الأموال التي تجمعها إسرائيل من المقاصة.

ونقلت صحيفة "هآرتس" تقريراً أعده مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، يشير إلى أن هناك أزمة حادة في قطاع غزة وأراضي السلطة الفلسطينية، مع التركيز على الجانب الاقتصادي؛ وأن الأزمة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية كانت نتيجة القرار الإسرائيلي بعدم تحويل ستة في المائة من عائدات الضرائب التي تجمعها للسلطة الفلسطينية، وقرار السلطة الفلسطينية اللاحق بعدم تلقي الأموال من إسرائيل طالما لم يتم تحويل المبلغ بالكامل.

ونتيجة لهذه القرارات، فقدت السلطة الفلسطينية 65% من مدخولها المالي. ويحذر التقرير من أنه إذا لم يتم حل الأزمة، فإنها ستؤثر لسنوات عديدة قادمة.

ويعرض التقرير تفاصيل الصعوبات الإضافية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك استمرار الاحتلال العسكري وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية وغياب التواصل الإقليمي والعنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية.

وبالإشارة إلى الوضع في غزة، قال ملادينوف إنه على الرغم من أن الحدود ظلت هادئة منذ آذار، إلا أن القضايا التي تواجه الفلسطينيين تتطلب حلاً متعمقة؛ وقال إن "معالجة الوضع الإنساني والاقتصادي المتدهور في غزة تتطلب أكثر من مجرد تبرعات ومشاريع خاصة. هناك حاجة إلى سياسة شجاعة من قبل الأطراف."

وأضاف أن "الحصار الإسرائيلي المستمر على غزة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي ومدى عقد من حكم حماس في قطاع غزة، تسبب في انهيار السلطة في غزة وزاد من خطر الحرب." أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن تقديره للدعم المالي، المقدم من دولة قطر لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني؛ ورحب بالتعاون الذي وصفه بال ممتاز بين قطر والأمم المتحدة في تطبيق البرامج الإنسانية والاقتصادية الحيوية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأضاف: "هذا الدعم سيكون أساسياً في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني."

وكان أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، قد قرر تخصيص 480 مليون دولار؛ لدعم الشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في خطوة أثنت عليها الحكومة الفلسطينية؛ ويأتي الدعم القطري، في ظل أزمة مالية تعاني منها الحكومة الفلسطينية، اضطرتها لـ 60 % من رواتب موظفيها عن شهر نيسان الماضي، سبقها صرف ما يصل إلى 50% عن شهري آذار، وشباط الماضيين.

وكانت سلطات الاحتلال قد أقرت قانوناً يتيح لها مصادرة مبالغ من الضرائب التي تجبها لصالح السلطة الفلسطينية، بدعوى أن هذه المبالغ مخصص للأسرى وعائلات الشهداء، وبدأت بتنفيذه في 17 شباط الماضي، حيث تخصم شهريا 11.3 مليون دولار. وتعد تلك الأموال المصدر الرئيس لفاتورة أجور الموظفين، وبدونها لن تتمكن الحكومة من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والمؤسسات .

قال رئيس الوزراء د. محمد اشتية إن مبلغ 480 مليون دولار الذي قدمته دولة قطر " الشقيقة " سيسهم في حل جزء من المشاكل التي خلقتها قرصنة الاحتلال للأموال الفلسطينية، مشيدا بالدعم القطري الذي يسهم في تعزيز صمود الفلسطيني على أرضه. وأوضح أن المبلغ يشمل 300 مليون دولار، 50 مليون منها مقدمة كمنحة، و 250 مليون منها كقرض موجهة لخزينة الحكومة على دفعات بواقع 21 مليون دولار شهريا. بالإضافة إلى مبلغ 180 مليون دولار مقدمة كمساعدة معيشية وإنسانية وكهرباء لقطاع غزة، تدار عبر مؤسسة قطر الخيرية العاملة في القطاع.

وفي أجواء زيادة التحذيرات من إمكانية انهيار السلطة الفلسطينية بسبب استمرار أزمتها المالية المتفاقمة؛ وذكر إيهود يعاري الخبير في الشؤون الفلسطينية، أن " الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية آخذة في التصاعد مع مرور الوقت، ووفق كل التقديرات الأمنية الإسرائيلية، وفي حال عدم إرسال الأموال المقطعة من المقاصة لخزينة السلطة الفلسطينية، فإنها قد تشهد انهيارا تدريجيا بدءا من تموز القادم. " وأن " كل المحاولات التي تبذلها العديد من الأطراف لإيجاد تسوية لإعادة إرسال الأموال التي تحتجزها الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية وصلت إلى طريق مسدود، وفي حال استمرت الأمور بهذه الطريقة السائدة حاليا، فإننا نتوقع أن تصل السلطة الفلسطينية لحالة من التفكك التدريجي، خطوة تتلوها خطوة. "

و"هذا السيناريو يثير مخاوف متزايدة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، ورغم صعوبة التوصل لتفاهات متفق عليها، فإننا على وشك الاقتراب في الأسابيع القليلة المقبلة من إعلان حالة الإفلاس للسلطة الفلسطينية، في ظل أنه لا أحد، بمن فيهم رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، غير معني بتفكيك هذه السلطة، وإصابتها بالشلل."

وأوضح أنه "رغم وضع عباس الصعب، فقد أعلن عن مقاطعة الأمريكيين، لكن رجاله وصلوا مؤخرا إلى واشنطن، بينهم صائب عريقات، وبدلا من الحديث مع المسؤولين في وزارة الخارجية والبيت الأبيض، فإنهم ذهبوا لإجراء المباحثات مع المسؤولين عن الشرق الأوسط في جهاز المخابرات المركزية الأمريكية سي أي إيه."

فيما ذكر شلومي ألدان الصحفي المتخصص في الساحة الفلسطينية، أن "قطر انضمت للجهود المبذولة مؤخرا لمساعدة أبو مازن في إيجاد حلول للأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية، من خلال تقديم المنحة المالية الأخيرة بقيمة تقترب من نصف مليار دولار." و"بعد أن تطوعت قطر لتقديم المساعدة لحماس وغزة، فإنها المرة الأولى التي تضع فيها قطر موطئ قدم في الضفة الغربية، وحظيت باعتراف وشكر من أبو مازن ورجاله، مما يجعلنا نشاهد شبكة مصالح تجمع كل الأطراف المتقاتلة: قطر وإسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية."

بعد أن كان يوجه عباس الاتهامات لقطر بتأبيد الانقسام مع حماس عقب تقديم الدعم المالي لقطاع غزة، فجأة تجري قطر استعدادا لإنقاذ السلطة الفلسطينية التي يترأسها من خطر الانهيار، مع أن مثل هذا الدعم القطري السخي لم يكن ليتم دون ضوء أخضر أمريكي، أو على الأقل غض طرف عنه. "والدعم القطري يهدف إلى منع انهيار السلطة الفلسطينية، لأن قطر تدخلت وسيطا بين العدو والسلطة الفلسطينية، بعد تورط الأولى في احتجاز أموال المقاصة، ورفض الأخيرة استلام أي مبالغ

تتضمن خصومات واستقطاعات منها، وهذا يعني أن أبو مازن ليس لديه الكثير من الخيارات، لأن السعودية ذاتها التي تعدّ المانح الأكبر للسلطة، لم تبد استعداداً لزيادة قيمة تبرعاتها ."

الانفكاك عن اقتصاد العدو

أعلن مستشار الرئيس عباس للشؤون الاقتصادية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار محمد مصطفى عن بدء العمل من أجل تغيير بروتوكول باريس والانفكاك التدريجي عن اقتصاد العدو؛ وقال إن تغيير هذا البروتوكول واستبداله يستند إلى تعزيز البنية التحتية للمنتج الوطني والاعتماد على الذات ليُصار فيما بعد إلى انفكاك حقيقي وليس مجرد شعارات تزامنا مع رؤية سياسية لترجمة ذلك واقعا. وإن صندوق الاستثمار بصدد إطلاق شركة للاستثمار الزراعي برأس مال أولي 80 مليون دولار، معتبرا أنها مشروع وطني استراتيجي، بالإضافة إلى مصنع للأعلاف في طور الانشاء في الخليل لتوفير جزء من احتياجات الثروة الحيوانية من الصناعة الوطنية بمواصفات عالمية منافسة وذات جودة عالية، مشيرا إلى أن قطاع الزراعة بات على رأس أولويات الصندوق، وأن مثل هذه المشاريع تأتي ضمن رؤية متكاملة للاستثمار في قطع الزراعة، وهذا هو الانفكاك الاقتصادي الذي نتحدث عنه.

شعب تحت الاحتلال

أصدرت دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، تقريرها الشهري « شعب تحت الاحتلال»، وأفادت باستشهاد 6 مواطنين فلسطينيين، وإصابة (228) مواطناً بجروح، واعتقل ما يزيد على (432) مواطناً آخرًا؛ خلال شهر نيسان في تحدٍ سافر وممنهج من سلطات الاحتلال والمستوطنين لكل الأعراف والمواثيق والشرائع القانونية والإنسانية الدولية.

وأبرز ما جاء في التقرير:

أولاً: انتهاك الحق في الحياة .. استشهاد (6) مواطنين فلسطينيين، وإصابة (228) مواطناً بجروح.

ثانياً: الأسرى .. معاناة متواصلة - اعتقال ما يزيد على (432) مواطناً .

ثالثاً: الاستيطان .. عنف المستوطنين، وتهويد القدس، ونهب الأرض.

تحدث التقرير عن انتهاك سلطات الاحتلال كل من قرارات مجلس الأمن (446) لسنة (1979) الذي يؤكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي، والقرار رقم (452) لسنة (1979) بوقف الاستيطان، حتى في القدس، وبعدم الاعتراف بضمها، والقرار رقم (465) لسنة (1980) الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات؛ حيث صادقت ما تسمى " الإدارة المدنية"، على بناء (770) وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة " بيتار عيليت "المقامة على أراضي بلدة نحالين وقرية حوسان ووادي فوكين . وصادقت سلطات الاحتلال، على بناء (70) وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة « متساد »المقامة على أراضي شرق بلدة سعير، وصادرت قوات الاحتلال منطقة مساحتها (385) دونم من أراضي المواطنين الزراعية التابعة لمدينة طوباس، وذلك لأغراض أمنية وعسكرية. وصادرت قوات الاحتلال، مساحة (406) دونم بمحافظة نابلس

وتكررت اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، بارتكاب سلطات الاحتلال أكثر من (100) اعتداء وانتهاك بحق المسجد الأقصى المبارك والحرم الإبراهيمي،

رابعاً: هدم المنازل والاعتداء على الممتلكات.

أشار التقرير إلى ان قوات الاحتلال قامت بتفجير بناية مكونة من (4) شقق سكنية تعود وهدمت بناية مكونة من 5 طوابق؛ وهدمت جرافات بلدية الاحتلال في القدس، منازل ومنشآت سكنية في حي وادي ياصول، و (3) مشاتل زراعية في بلدة حزما،

خامساً: تهديد الممتلكات... وتدمير المحاصيل الزراعية.

مجموعات من المستوطنين اقتلعت نحو (150) شجرة لوز و (400) شجرة عنب ؛ واقتلعت نحو (20) شجرة زيتون

حماس 434: عملاً مقاوماً ضد الاحتلال في الضفة خلال نيسان

في تقرير أعدته الدائرة الإعلامية لحركة حماس في الضفة، فإن شهر نيسان الماضي شهد تنفيذ (434) عملاً مقاوماً ضد الاحتلال في الضفة، لافتاً إلى الارتفاع الملحوظ في عمليات المقاومة مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق والذي سُجل فيه تنفيذ (302) عملاً مقاوماً. حيث نفذ 3 عمليات إطلاق نار، 4 عمليات طعن ومحاولة طعن، ومحاولة دهس، و 9 عمليات زرع وإلقاء عبوات ناسفة محلية الصنع، و 7 عمليات إلقاء زجاجات حارقة صوب آليات ومواقع الاحتلال العسكرية، كما شهت مناطق الضفة والقدس اندلاع 334 مواجهة وإلقاء حجارة، أدت في مجملها لجرح 6 إسرائيليين.

وشكلت المواجهات وإلقاء الحجارة نسبة 77% من مجموع أعمال المقاومة، فيما شكلت عمليات إطلاق النار ومحاولات الطعن وإلقاء العبوات الناسفة والزجاجات الحارقة ما نسبته 7% من مجمل أعمال المقاومة، وتوزعت النسبة المتبقية على المقاومة الشعبية لاعتداءات المستوطنين والقيام بتظاهرات ومسيرات مناهضة للاحتلال والاستيطان في الضفة والقدس.

وجاء في التقرير أن محافظات رام الله والقدس والخليل شهدت أعلى معدل في المواجهات وأعمال المقاومة بواقع (68)، 73، (115) مواجهة لكل منها على التوالي، أي بنسبة قاربت 59% من مجموع محافظات الضفة.

ذكرى النكبة

من المقرر أن يحيي الفلسطينيون في الداخل والشتات ذكرى النكبة وسط تصاعد المواجهات على حدود قطاع غزة واستمرار المواجهات مع الاحتلال ومستوطنيه في الضفة الغربية والتصعيد في القدس ودعوات بتكثيف عمليات الاقتحام للأقصى؛ واقترب الموعد لإعلان صفقة القرن؛ وقد بدأت فعاليات الاحياء بزيارة القرى والبلدات المهجرة في الداخل.

وأعلنت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة، في قطاع غزة، الإضراب الشامل في ذكرى النكبة الفلسطينية، والتي تصادف الأربعاء 2019-5-15، داعية الجماهير للالتزام الكامل به، وذلك من أجل توجيه رسائل للعدو الصهيوني وللمجتمع الدولي في ذكرى النكبة، بأننا لن ننسى ولن نغفر، وسننتزع حقوقنا مهما طال الزمن أو قصر. ودعت الشعب الفلسطيني للمشاركة "الحاشدة في مسيرات العودة التي ستتطلق في مخيمات العودة الخمسة، شرقي قطاع غزة، إحياء للذكرى 71 للنكبة"؛ وطالبت المتظاهرين المشاركين في المسيرة بـ"الحفاظ على سلميتها وطابعها الشعبي والجماهيري". "وحدّرت" العدو من ارتكاب أي حماقات بحق المتظاهرين السلميين المشاركين في المسيرة. "وأكدت، الهيئة على استمرار مسيرات العودة وكسر الحصار بطابعها السلمي والشعبي وهي غير قابلة للمساومة.

منظمات الهيكل تهدد بأكبر اقتحام الأقصى

دعت ما تسمى "منظمات جبل الهيكل" المستوطنين للاستعداد للمشاركة في أكبر اقتحام للمسجد الأقصى المبارك بـ 1 حزيران القادم فيما يسمونه "يوم توحيد القدس". وقالت هذه المنظمات، إنه سيتم حشد 10 آلاف مقتحم للأقصى على الأقل، وطالبت المستوطنين بتجهيز لافتات بعناوين "معا

لبناء الهيكل - نطالب بزيادة السيطرة على القدس - بعشرات الآلاف ها نحن نقتحم الأقصى -
بالآلاف قادمون في يوم القدس - المبكى والهيكل مقدساتنا."

جنرال اسرائيلي: سكان غزة يلوحون كقنبلة موقوتة

أوضح الجنرال احتياط يسرائيل زيف رئيس قسم العمليات وقائد فرقة غزة سابقا، أنه "مرت 18 عاما منذ بدأت" المواسير الطائرة) "صواريخ المقاومة بغزة (تتطير باتجاه سديروت، وتحولت حماس لجيش منظم مع قدرات ذات مغزى، تعمل في ضوء أهداف استراتيجية. "وأضاف": في المجال الهجومي تعمل على تعظيم قدرة الصواريخ التي تسمح لها بأن تهدد بشل الحياة في إسرائيل، بينما في المجال الدفاعي تتطلع لأن تردع إسرائيل عن مواجهة شاملة خوفا من الثمن الدموي. "وأكد زيف، أن "حماس قريبة من تحقيق أهدافها؛ فحرية العمل التي تتخذها من المظاهرات قرب الجدار وحتى إطلاق الصواريخ بين الحين والآخر نحو إسرائيل، تشير لثقة قيادتها بميزان الرعب مع إسرائيل"، معتبرا أن ما وصلت إليه "حماس"، هو "نتيجة سياسة التأجيل الإسرائيلية وموقفها من حماس كمجرد مصدر إزعاج تكتيكي."

وشدد على أن "هذه السياسة سواء كانت صحيحة في حينه أم لا، يجب أن تتغير"، منوها إلى أن "ذات التصميم في رسم الخطوط الحمراء في الساحة السورية، والتي لا نتجلد فيها تجاه الإيرانيين وفروعهم حتى عن النار بالصدفة نحو هضبة الجولان، يجب أن يجد تعبيره في الجنوب أيضا (غزة)."

وأشار إلى أن "أصبح حماس الرشيقة على زناد الصواريخ وقدرتها على تشويش الحياة وشل الحركة الجوية، يعد هذا تهديدا لا يطاق، يسحق قدرة الردع ويلحق ضررا استنزافيا متراكما بإسرائيل."

ونوّه الى أن " المعضلة مركبة؛ احتلال القطاع وطرد حماس أمر ممكن، ولكن سيكون لهذا ثمن"،
منوها أن " التاريخ أثبت أن احتلال أرض ما لغرض طرد جهات معادية لم ينشئ أنظمة معتدلة، كما
أن خيار الاعتراف بشرعية حماس كمحاورة والدخول في مفاوضات معها كان حتى الآن غير
مفهوم ". ولفت إلى أنه " على القادة السياسيين أن يفكروا بمدى الجدوى والتمن الناشئين ولكن لا
يمكننا أن نتردد بعد اليوم، فمجال المناورة آخذ في الضيق والزمن لا يعمل في صالحنا، فضلا عن
ذلك، فسكان غزة يلوحون كقنبلة موقوتة."

وقدّر أنه في حال " اقترب صبر سكان غزة من النفاذ، ستكون الفوضى التي من شأنها أن تشعل
اضطرابات وانتفاضات شعبية بحجم غير مسبوق في الضفة الغربية أيضا"، مضيفا: "لقد انتهى
زمن تأجيل النهاية."

واقترح " خطة من مرحلتين في زمن محدد، يعتمد قسمها الثاني على نجاح أو فشل المرحلة
الأولى"، موضحا أنه في المرحلة الأولى " يستوجب الأمر الاعتراف بحماس والحوار معها، بهدف
إبطاء الغضب واليأس لدى سكان غزة، من خلال خلق روافع أمل."

وتابع " ويشترط في هذه المرحلة التجريد العسكري للقطاع وتمدينه، وهذه ليست رومانسية
"محققي السلام"، بل مصلحة إسرائيلية يجب عرضها بأنها " فرصة أخيرة ". "كما" يضمن فشل هذه
المرحلة الدخول في المرحلة الثانية، التي تتطلب من إسرائيل عملا عسكريا وسياسيا لطرد حماس
وفرض التجريد على غزة"، بحسب زيف الذي بين أن " تشكيلة سياسية أمنية برئاسة بنيامين نتنياهو هو
المجرب، وإلى جانب رئيس الأركان كوخافي، يمكنها أن تقود بنجاح كبير خطة استراتيجية كهذه."

وطالب الجنرال بأن " يتم إدراج هذه الخطة ضمن " صفقة القرن " الأمريكية، وإلقاء مسؤولية
إعمار القطاع على مصر في المرحلة الأولى، وإذا كان لازما أيضا بعد احتلال القطاع."

نتنياهو و تشكيل حكومته

رَجَّحت مصادر في حزب الليكود ألا يتمكّن رئيس بنيامين نتنياهو، من تشكيل حكومته قبل انتهاء المهلة الممنوحة له، وأن يطلب تمديد المهلة بـ 14 يومًا، وتنتهي مهلة الـ 28 يومًا التي حصل عليها نتنياهو يوم الثلاثاء 5-14 المقبل ويعتبر الحصول على 14 يومًا إضافية أمرًا إجرائيًا، ما يعني أن على نتنياهو أن ينتهي من مفاوضات الائتلاف حتى 28 من أيار الجاري.

وفي محاولة للتغطية على تعثر مفاوضات تشكيل الحكومة بعد شهر من انطلاقها، قالت مصادر الليكود إن الطلب "تقني"، في حين أضاف مقرب من نتنياهو أنه "في السنوات الأخيرة، لم يوقّع أي أحد على اتفاقات ائتلافية في الفترة الأولى."

ويجري الليكود مباحثات مع خمس أحزاب من المتوقع أن تشكّل الائتلاف المقبل، هي "شاس" و"يهדות هتوراه" و"يسرائيل بيتينو" و"اتحاد أحزاب اليمين" و"كولانو"، على أن يعقد الليكود جلسات مع "شاس" و"اتحاد أحزاب اليمين"،

فيما يتّجه نتنياهو إلى إلغاء التقييد القانوني لعدد الوزراء في حكومته، وسط تقديرات بأن يكون عدد الوزارات في حكومته المقبلة 26 وزارة؛ وتبرز أمام تشكيل الحكومة عقبتان اثنتان، هما: قانون تجنيد الحريديين وتوزيع الحقائق الوزارية.

وكان رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفغدور ليرمان، هدّد بعدم الانضمام الى ائتلاف نتنياهو إن لم يصادق على قانون التجنيد بالقراءتين الثانية والثالثة في الكنيست المقبلة؛ ما يثير أزمة مع الأحزاب الحريدية.

كما يواجه نتنياهو إشكالية في توزيع الحقائق الوزارية، إذ يطالب عضوا الكنيست عن "تحالف أحزاب اليمين" المتطرّف، رافي بيرتس وبتسلئيل سموتريتش، بحقيقتي التعليم والقضاء، بينما يطالب

ليبرمان بحقيبة الأمن، ويطالب عدد كبير من وزراء الليكود بإجراء تعديلات في مناصبهم، بالإضافة إلى مطالبة رئيس حزب "كولانو"، موشيه كاحلون، بحقيبة المالية له.

ومن أجل تخطي عقبة قانون تجنيد الحريديين، أعد حزب الليكود خطة سيدفع بموجبها الائتلاف نحو تشريع القانون الذي صاغه طاقم وزارة الأمن وصادق عليه بالقراءة الأولى بالكنيست السابقة، بيد أنه سيتم إضافة بند للقانون، من شأنه أن يسمح للحكومة بتغيير أهداف تجنيد الحريديين والتي ستظهر في نص القانون في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، تنص اتفاقية الائتلاف مع أحزاب الحريديين، على أن الحكومة ستتصرف بروح الدولة اليهودية، والتي بموجبها لن يدخل الشخص السجن لغرض دراسة التوراة.

وحتى الآن، لم يتم اتخاذ قرار بشأن كيفية تخفيف معارضة الحريديين للبند الذي ينص على أنه إذا لم يتم الوفاء بأهداف التجنيد لمدة ثلاث سنوات، فإن القانون الذي يعفي طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية سينتهي العمل به، ما يعني العمل بموجب قانون التجنيد الإلزامي الذي سيشمل الحريديين أيضاً؛ لكن من الممكن أن يخضع هذا البند أيضاً للتغيير بقرار من الحكومة، بحسب ما أفاد الموقع.

يذكر أن قانون التجنيد، هو الذي أدى إلى حل الائتلاف السابق ودعوة الحكومة إلى انتخابات مبكرة. وذلك بعد سنوات من الاختلاف حول صيغة توافقية للقانون تنصاع كذلك لشرط "المساواة" التي حددته المحكمة الإسرائيلية العليا.

يذكر أن المحكمة العليا كانت قد ألغت في أيلول الماضي، بتركيبة 8 قضاة، قانون التجنيد بداعي "المس غير المتناسب مع مبدأ المساواة". وجاء في القرار أن إلغاء القانون سيكون ساري المفعول خلال عام، وذلك بهدف إتاحة المجال أمام الكنيست للاستعداد لإلغائه وسن قانون جديد. وكان قد تم

إلغاء قانون التجنيد للمرة الأولى عام 2009 ، علما أن التماسات سابقة تناولت تجنيد الحريديين قد تم رفضها.

نتنياهو مدين لترامب 5..قرارات ساعدته على الفوز بالانتخابات

بعد فوزه بولاية جديدة في رئاسة جديدة، يبدو أن بنيامين نتنياهو سيكون مدينا ليس للناخبين "الإسرائيليين" فحسب وإنما للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب أيضا.

فبحسب صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية فإن ترامب اتخذ سلسلة من الإجراءات والقرارات التي أثرت بشكل كبير على الانتخابات ؛ الأمر الذي مهد الطريق أمام نتنياهو للفوز بولاية جديدة، ليصبح واحدا من أطول رؤساء الوزراء شغلا لهذا المنصب في التاريخ.

ومن هذه الإجراءات:

-اعتراف ترامب بالجولان كأرض "إسرائيلية:"

حيث اعترف ترامب بالجولان كأرض "إسرائيلية" في 21 آذار 2019 ، مخالفا بذلك عقودا من السياسة الأمريكية -الإسرائيلية" التي كانت تنظر للجولان كورقة للمساومة في اتفاقية سلام محتملة بين "إسرائيل" وسوريا.

- تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية:

حيث صنف ترامب الحرس الثوري الإرهابي كمنظمة إرهابية قبل يوم واحد من موعد الانتخابات، لممارسة المزيد من الضغوط على إيران. في الوقت الذي شكر فيه نتنياهو ترامب على هذه الخطوة قائلا "شكرا لك، صديقي العزيز الرئيس دونالد ترامب، على قرارك بإعلان الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، شكرا لاستجابتك لطلب مهم آخر يخدم مصالح بلدنا والمنطقة؛ سوف نستمر في العمل معا بأي طريقة ضد النظام الإيراني الذي يهدد دولة إسرائيل والولايات المتحدة وسلام العالم."

- نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

حيث تسبب قرار نقل السفارة الأمريكية بكسب المزيد من الدعم لنتنياهو قبل انطلاق السباق الانتخابي؛ وذلك عندما اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل في 2017 ، لينقل سفارة بلاده في أيار الماضي.

- عدم إدانة تعليقات نتنياهو حول الضفة الغربية:

حيث سبق وتحدث نتنياهو عن إمكانية ضم أجزاء معينة من الضفة الغربية، في الوقت الذي رفض فيه البيت الأبيض التعليق على هذه التصريحات. في وقت اتخذت فيه إدارة ترامب عددا من الخطوات التي تتعارض مع حل الدولتين، بما في ذلك نقل السفارة الأمريكية في "إسرائيل" من تل أبيب إلى القدس وإغلاق القنصلية الأمريكية في القدس التي كانت تخدم الضفة الغربية.

- الكشف عن خطة سلام:

حيث قال البيت الأبيض بأنه يخطط للكشف عن خطة سلام بعد الانتخابات ويتوقع الكثيرون بأن ترامب لم يعلن عنها سابقا، رافضا لأن تكون موضوعا للمناقشة في فترة الانتخابات.

منطقة صناعية على حدود غزة وتشغيل الاف العمال

ذكرت صحيفة معاريف العبرية، أن المنظومة الامنية الإسرائيلية أوصت بإنشاء منطقة صناعية مشتركة يعمل فيها 5 آلاف عامل فلسطيني من سكان قطاع غزة، في منطقة معبر كارني المهجور شرق غزة قبالة كيبوتس ناحل عوز. وأن هذه المنطقة الصناعية ستكون مشابهة لتلك التي كانت تعمل في الماضي عند معبر بيت حانون " إيرز "، وتم إغلاقها بعد الانسحاب من غزة.

وبحسب الصحيفة، فإنه نظرًا لاعتبارات أمنية طلبت "مؤسسة الدفاع" أنه في حال تقرر إعادة فتح المنطقة الصناعية أن تكون في كارني وليس إيرز. وكان معبر كارني يستخدم كمعبر رئيسي لإدخال البضائع إلى قطاع غزة، وتم إغلاقه عام 2011 لاعتبارات أمنية.

ووفقًا للصحيفة، فإن منسق الأنشطة الحكومية وقيادة الجيش عملوا في هذا الشأن خلال العام الماضي، وقاموا بزيارة ميدانية لفحص الجوانب الأمنية، وتم عرض خطط هندسية وأمنية مفصلة، بحيث تكون تلك المنطقة المحددة داخل المناطق الإسرائيلية، ويقتصر الدخول من قطاع غزة إلى المنطقة الصناعية فقط. وأنه تم مناقشة القضية رسميًا خلال محادثات جرت في إسرائيل، وأنها قد تكون جزء من المفاوضات والترتيبات الجارية مع حماس، رغم أن المستوى السياسي لم يوافق بعد على الخطة، إلا أنها طرحت في الاتصالات مع مصر، ويجري استثمار الجهود الأخيرة من أجل الحصول على تمويل دولي لإنشاء تلك المنطقة.

وقالت مصادر مطلعة للصحيفة، إنه وبمجرد منح الضوء الأخضر من المستوى السياسي، فإنه لن تكون هناك مشكلة في إنشاء المنطقة، التي يتوقع إنشاؤها في غضون خمس سنوات، مشيرةً إلى أن المشروع سيكون مهمًا للترتيبات الجارية، وأن بناء تلك المنطقة لن يكون مشروطًا بحل قضية الأسرى والمفقودين.

وأشارت إلى أن هناك إجماعًا كاملاً بين الأجهزة الأمنية المختلفة حول المنطقة الصناعية، وذلك على عكس الخلاف بين الجيش ومنسق الأنشطة الحكومية من جهة، والشاباك ومجلس الأمن القومي من جهة أخرى. مشيرةً إلى أن الشاباك يعارض السماح لـ 5 آلاف عامل من غزة بالعمل في إسرائيل وأن ذلك سيزيد من تهديد الهجمات، وسيمكّن من جمع معلومات استخباراتية، وسيسهّل تحويل الأموال من غزة إلى الضفة الغربية، كما أن هذه الخطوة ستعزز مكانة حماس.

التنسيق الأمني أسهم في ازدهار اقتصاد العدو

الخبير الاقتصادي الإسرائيلي، الدكتور "شلومو سفيريسكي" كتب في صحيفة "جلوبس" الاقتصادية العبرية، بعنوان "ليس فقط نتياهو وحده المسؤول عن ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي، كذلك أبو مازن". وقال الخبير الاقتصادي، إن التعاون والتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية، أسهم في ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي بشكل لا يقل عن دور البنك المركزي الإسرائيلي، أو دور حكومة نتياهو. وأضاف الخبير الإسرائيلي، أن أبو مازن ومنذ توليه رئاسة السلطة بالضفة، حارب "الإرهاب" والفصائل المسلحة، وهذا تسبب في خلق حالة من الهدوء بالضفة، وأدى هذا الهدوء الى ازدهار النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية في مستوطنات الضفة، وداخل إسرائيل. وبحسب الخبير سفيريسكي، فإن فترة الأحداث بالضفة، التي سبقت وجود أبو مازن برئاسة السلطة، أدت لمقتل عشرات الإسرائيليين، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية بالضفة، ولقد أثر ذلك على تراجع الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير. وأشار الخبير الإسرائيلي، الى أن سياسات أبو مازن بالضفة، بالتوازي مع سياسات البنك المركزي الإسرائيلي، وحكومة نتياهو، أسهمت في ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة حجم السياحة، وتقليص البطالة، وتخفيض نسبة العجز المالي في إسرائيل.

نسعى لإيصال حماس لوضع حركة فتح الآن

قال مستشرق إسرائيلي إن "تزايد جولات المواجهات العسكرية بين حماس وإسرائيل قد تجعل الحركة تعيد النظر في طريق الكفاح المسلح، كما فعلت ذلك حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في سنوات سابقة، وبعد ثلاث حروب خاضها الجانبان في قطاع غزة، ربما تكون الحرب الرابعة لا تهدف للقضاء على حماس بصورة نهائية، وإنما إجبارها وإقناعها لمغادرة طريق العمل المسلح".

وأضاف البروفيسور هيلل فريش في ورقة بحثية على معهد بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية، وترجمتها "عربي" 21، أن "إسرائيل خضعت أمام العنف الذي تمارسه حماس في الجولة الأخيرة عقب تحقيقها نجاحات من خلال الوساطة المصرية بتحقيق التهدئة في غزة، ما قد يزيد من القوة النارية للحركة ضد إسرائيل في المستقبل، خاصة بعد نجاح إضراب الأسرى الفلسطينيين بابتزاز الحكومة الإسرائيلية."

وأوضح فريش أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط بجامعة بار-إيلان، أن "عدم الرد الإسرائيلي العنيف على إطلاق الصواريخ باتجاه تل أبيب ضد حماس، جاء في ظل القناعة التي تسود في الأوساط الإسرائيلية بأننا في أعقاب كل جولة عسكرية سنعود للنقطة ذاتها التي بدأت فيها الحرب، وهي مقولة تضليلية." وأشار إلى أنه "في كل جولة عسكرية جديدة كانت حماس تطلق صواريخ أقل من الجولة السابقة، ففي 2007 أطلقت 1276 قذيفة صاروخية، وبلغ متوسط إطلاق القذائف المنطلقة من غزة باتجاه إسرائيل 385 قذيفة بين حرب الرصاص المصوب في شتاء 2008-2009 وعمود السحاب في 2012، وبين عمود السحاب 2012 وحرب الجرف الصامد في 2014 بلغ المتوسط السنوي للقذائف الصاروخية 240 صاروخا."

وأكد فريش، الخبير في السياسة الفلسطينية والإسلامية والاستراتيجيات العسكرية، أنه "في السنوات الثلاث التي تلت الحرب الأخيرة أطلقت حماس على إسرائيل فقط 72 قذيفة صاروخية، وهو العدد الأقل خلال السنوات الثلاثة عشر الأخيرة، أكثر من ذلك، فإن القذائف أطلقتها مجموعات مسلحة تتحدى حماس في غزة."

وأوضح أنه "بكلمات أخرى، فإن الجولات القتالية الثلاث أدت إلى انخفاض بإطلاق القذائف الصاروخية بنسبة 98% بين هذه الجولات، ما قد يشكل أن حماس قد أحدثت إعادة تموضع في شعاراتها السياسية والعسكرية من تحرير فلسطين من النهر إلى البحر إلى الصيغة الدفاعية."

وأشار إلى أن "إسرائيل تهدف إلى إيصال حماس إلى الوضع الذي وصلته حركة فتح والدول العربية بعد الحروب الأربع التي خاضها العرب مع إسرائيل في السنوات الخمس والعشرين التي سبقت قيام الدولة، وهي حروب 1948، 1956، 1967، 1973، ما نجح في إجبار مصر وسوريا، وفي أعقابها باقي الدول العربية على التراجع عن الخيار العسكري، رغم بقاء الرأي العام العربي معاديا لإسرائيل."

وأشار إلى أن "سوريا لجأت للخيار العسكري ضد إسرائيل من خلال مجموعات التفافية، وليس عبرها مباشرة، كما أدى تراجع المواجهات المسلحة مع الدول العربية إلى خفض النفقات العسكرية من 16.5% من الناتج القومي الإجمالي للدولة في سنوات السبعينات إلى 4.5% في السنوات الأخيرة، وذهبت هذه الموازنات لمجالات التعليم والاقتصاد."